التنمية المستدامة

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي

كالتالي:

1- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.

2- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.

3- تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما.

4- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.

5- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنتها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه

استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

6- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

7- تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحضارة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

أهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعيّة.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

Copyright © 2017, , All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار (محمد عربي: 2003 ؛ عربي محمد 1992).

مجالات التنمية المستدامة:

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، هي كالتالي:

- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- التنمية البيئية

Copyright © 2017, , All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

1- التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتنمية الاقتصادية Economic Development بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.

ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي Economic Growth . فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:

- متوسط الدخل الفردي
- متوسط الدخل الأسري
- متوسط الدخل القومي
- حجم قطاع الزراعة
- حجم قطاع الصناعة
- مدى وفرة الموارد الطبيعية
- نسبة توظيف رأس المال
- حجم الإنتاج
- حجم الاستهلاك

- معدلات التصدير
- معدلات الاستيراد
- حجم الدين الداخلي
- حجم الدين الخارجي
- القيمة الشرائية للعملة المحلية

2- التنمية الاجتماعية:

التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية، بل للتنمية جوانب اجتماعية وثقافية وإنسانية أيضا. ويقصد بالتنمية الاجتماعية Social Developmentعلى أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له.وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.

هذا ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات في التنمية الاجتماعية، هي كالتالي:

الاتجاه الأول: مؤداه أن التنمية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية Social Care بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية Social Services التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم.

أما **الاتجاه الثالث**: فيرى أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي Social Change تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود(عبد الباسط محمد حسن: 1970 ؛ إسماعيل حسن عبد الباري: 1987 ؛ محمد شفيق: 1994).

Copyright © 2017. . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

هذا وتُحدد الكتابات أهداف التنمية الاجتماعية في التالي:

1- خلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع، ليتم تغييره من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والمادية.

2- تحسين التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم في حل مشكلاتهم.

3- حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري والتي قد تزيد من نسبة البطالة.

4- غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب.

5- تدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم) عبد الباسط محمد حسن: 1970 ؛ إسماعيل حسن عبد الباري: 1987 ؛ محمد شفيق: 1994).

ومن المؤشرات الاجتماعية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاجتماعية، نذكر:

- الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة
- الخدمات الاجتماعية الأهلية المتوفرة
- الخدمات الصحية المتوفرة
- نسبة التعليم في المجتمع
- نسبة الأمية في المجتمع
- نسبة المواليد والوفيات
- الوعي الثقافي في المجتمع
- مدى تقبل الآخر
- معدل المشاركة الشعبية
- مدى توفر خدمات شغل أوقات الفراغ
- عدد منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

3- التنمية البيئية:

في البداية لابد من تقديم تعريف سريع لمفهوم البيئة وحماية البيئة، قبل أن نعرف التنمية البيئية. فالبيئة Environment هي ذلك الوسط أو المحيط أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان مع الكائنات – الحية وغير الحية– الأخرى، والمفروض أن تكون هذه العيشة المشتركة متوازنة ومتكاملة ومعتمدة على بعضها البعض دون خلل أو ضرر أو إسراف أو تبذير أو تلوث... والبيئة قد تكون بيئة بشرية وبيئة طبيعية. أيضاً من تعريفات البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من موجودات، من ماء وهواء وكائنات حية وجماد. وهي المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

أما حماية البيئة من التلوث Pollution فهي تشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات والوسائل والأساليب التي تستهدف وقاية وصيانة البيئة من المشكلات والمخاطر البيئية (مثل: التلوث والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وجفاف المسطحات المائية...) والمحافظة على مواردها وتوازنها وتنوعها واستدامتها (انظر: زكية عبد القادر وآخرون: 2016). والبيئة السليمة هي البيئة التي سلم ماؤها وهواؤها وتربتها من التلوث. وحماية البيئة هي فلسفة واسعة وحركة اجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض، من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة مثل: الاحتباس الحراري والتصحر وارتفاع درجة حرارة الجو، وهذه الحركة إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط والتعليم والتوعية. ولقد تأسست العديد من جمعيات حماية البيئة وبعض الأحزاب وحمايتها من التلوث. وترفع هذه الجمعيات والأحزاب شعار اللون الأخضر.

أما التنمية البيئية Environmental Development فهي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة...

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

والتنمية البيئية تحرص على تحقيق التنمية بمختلف أنواعها ومجالاتها ومستوياتها، مع التأكيد على عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية. ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على التنمية البيئية في الآتي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية
- مكافحة التصحر
- المحافظة على المسطحات المائية
- العمل على زيادة المساحات الخضراء
- زراعة الأشجار والمحافظة عليها
- حماية الكائنات الحية
- حماية الكائنات غير الحية
- التحول نحو الطاقة النظيفة (مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج...)
- تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية
- جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية
- التخفيف من استهلاك الأوراق.
- تشجيع حفظ المواد المطبوعة من خلال الطباعة ذات الوجهين.
- تدوير محابر الطابعات ولمبات الإضاءة
- تدوير المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات
- تدوير الورق
- استخدام أكياس القمامة القابلة للتحلل بيولوجياً
- تعميم الرسائل عن التوعية البيئية في الأماكن المشتركة
- استخدام الأضواء والإلكترونيات التي توفر الطاقة
- إدخال نظام التصريف المزدوج في الحمامات
- التشجيع على النظافة من دون استهلاك المياه من خلال توفير معقم اليدين في الأماكن المشتركة.

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

وفي الشكل التالي تمثل رؤوس المثلث المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويرمي الميدان الاقتصادي في الأساس إلى تحسين رفاهة الإنسان، وذلك في المقام الأول من خلال الزيادات في استهلاك السلع والخدمات. ويركز الميدان البيئي على حماية سلامة ومرونة النظم الايكولوجية. ويشدد الميدان الاجتماعي على تقوية العلاقات البشرية وتحقيق الطموحات الفردية والجماعية. وتظهر أمثلة للروابط بين الميادين الثلاثة بطول أضلاع المثلث. وتظهر داخل المثلث القضايا المهمة، مثل تغير المناخ والفقر والإنصاف والاستدامة وهي تتفاعل مع الميادين الثلاثة جميعا.

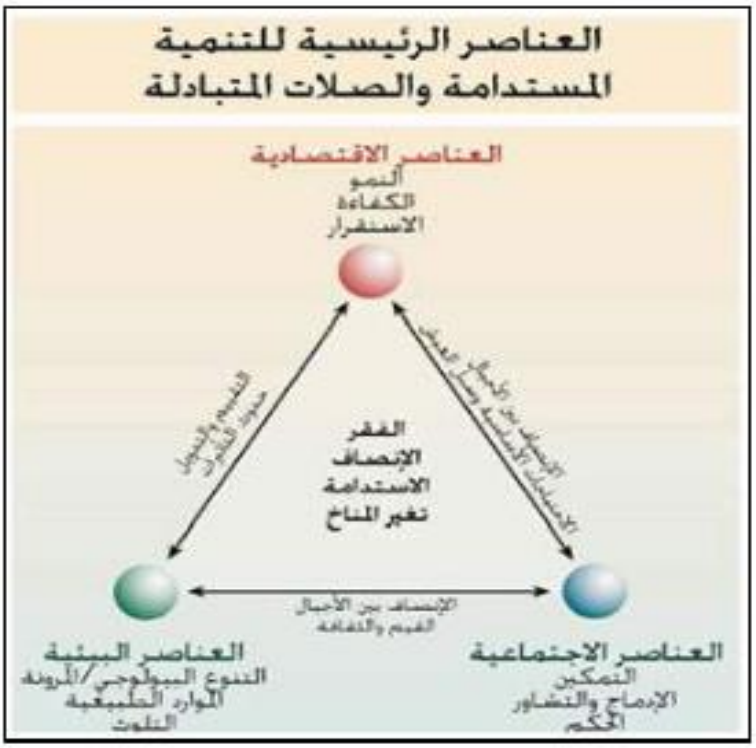

Copyright © 2017, . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

أيضا هناك من حدد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة في الآتي:

1- النمو الاقتصادي
2- حفظ الموارد الطبيعية والبيئة
3- التنمية الاجتماعية

والتالي عرضا موجزا لبعض هذه المجالات (موسوعة المعلومات ويكيبيديا: 2015):

1- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

2- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه...

Copyright © 2017. . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

3- **الصحة**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

4- **المأوى والخدمات**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5- **الدخل**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

Copyright © 2017, , All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

ثانيا : مؤشرات التنمية المستدامة.

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول عدد من القضايا الرئيسية التي يمكن اجمالها بالاتي (المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم ، انماط الانتاج والاستهلاك ، السكن ، الاراضي، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، الزراعة، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة ،البيئة، التجارة، القوانين والتشريعيات والاطر المؤسسية، الكهرباء، شبكات الصرف الصحي، وغيرها).

اذ تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الابعاد والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة مؤسسية اقتصادية بيئية اجتماعية ، فالعملية تفاعلية مشتركة اذ ان تطوير الخدمات الاجتماعية من خلال توفير التعليم المناسب والصحة وتمكين المرأه واشراكها في التنمية الاقتصادية ليس باقل اهمية من المبادئ الاخرى البيئية والاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة [٧].

ولتطوير مؤشرات التنمية فقد بذلت مساعي حثيثة وكبيرة منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي حتى اليوم للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل كامل ودقيق عن التنمية المستدامة، وكان من اهم تلك المساعي هو اقتراح لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة، اذ اقترحت اللجنة مؤشرات قسمت حسب ابعاد التنمية على اربع اقسام مؤسسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، كما وضعت اللجنة هذه المؤشرات في اطار تحليلي فقسمت هذه المؤشرات على ثلاث فئات اطلق عليها مؤشرات الضغط او (القوة الدافعة) والحالة والاستجابة ، اذ تهتم مؤشرات القوة الدافئة بتصنيف الانشطة والعمليات ومؤشرات الحالة تقيم الحالة الراهنة بشكل مختصر، فيما تقدم مؤشرات الاستجابة مجموعة الحلول والتدابير التي تم اتخاذها او عمل بها بصدد التنمية [٨].

ومن اهم مؤشرات التنمية المستدامة في العراق تتمثل في الاتي:

١-القضاء على الفقر:- ان الفقر وعدم المساواة ينشر على نطاق واسع في العراق، ولم يؤدي جهد التصدي للفقر في العراق الى معالجة هذه المشكلة واشكال الحرمان المتعددة، والا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر ، ويرتفع الفقر بشكل عام في البلدان الاقل نمو. ويبين الشكل التالي مؤشرات القضاء على الفقر في العراق.

شكل رقم (١) يوضح مؤشرات القضاء على الفقر في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠).

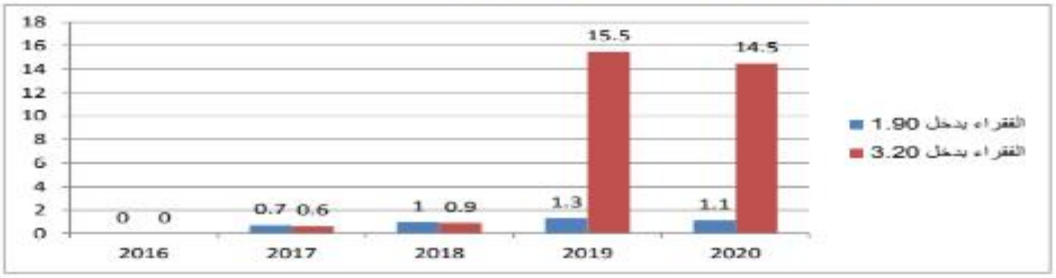

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشرات ولوحات متابعة اهداف التنمية نيويورك ،(٢٠١٦-٢٠٢٠).

يتبين من خلال الشكل اعلاه ان العراق حقق تراجع كبير مقارنة مع الدول الريعية العربية وفنزويلا، هذا التراجع في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الطويلة الاجل التي تشمل جميع الفئات السكنية خلال السنتين (٢٠١٩-٢٠٢٠)، جاء نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة لتعالج مسالة البطالة والفقر وغيرها من المؤشرات الاجتماعية، الامر الذي زاد من تعقيد الامر على الدولة وعدم امكانية وضع حلول تمكن العراق من تحقيق التقدم، مقارنة عن عام (٢٠١٧ و ٢٠١٨) الذي حقق فيها العراق مستويات مقبولة بدرجة كبيرة ، وهذا الامر يعود الى تدابير الحماية الاجتماعية بما في ذلك البرامج الواسعة النطاق لدعم التعليم الرسمي والاغذية والرعاية الصحية التي قامت بها الحكومة.

ففي العراق لا تزال نسبه كبيرة من النساء خارج تغطية برامج التامين الاجتماعي، فضلا عن ان العراق يستهلك نفقات كبيرة من الاموال الخاصة على الصحة والتعليم من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة، وهذا الامر لا زال يواجه معوقات كبيرة اقتصادية ومؤسسية واجتماعية في العراق.

٢- الصحة:- شهد العراق خلال العقود الاخيرة تحسنا جيدا في المؤشرات الصحية الرئيسية ، ولاسيما في نطاق انخفاض معدلات وفيات الامهات والاطفال في دون سن الخامسة، ولكن ما تزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية التي يشهدها العراق، وخاصة بعد عام (٢٠١٣) منذ الحرب مع داعش، ويعود هذا الامر الى ازمات الصرع والنزوح التي قوضت الرعاية الاولية على اعتبار ان العراق بلد متضرر من الحرب مع داعش ، ومن ثم اصبح هناك تباين كبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في العراق ولاسيما خدمات الصحة الانجابية والتلقيح وتسببت هذه الازمات والصراعات الى تفاقم انتشار الامراض وتفاقم الازمة الاجتماعية، فضلا عن ان النظم الصحية في العراق تركز غالبا على الخدمات العلاجية بنسبه اكبر من الرعاية الوقائية والاولية . والجدول التالي يوضح مؤشرات الصحة في العراق.

جدول رقم (١) يوضح مؤشرات الصحة في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠).

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
انتشار نقص التغذية (% من السكان)	22.8	22.8	27.8	27.7	29.9
انتشار التقزم عند الاطفال دون سن الخامسة %	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6
انتشار الهزال عند الاطفال دون سن الخامسة %	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4
انتشار السمنة	–	23.8	30.4	30.4	30.4
محصول الحبوب (طن\هكتار)	2.2	2.2	3.1	3.1	3.1
الادارة المستدامة للنيتروجين	0.9	1	1.0	1.0	0.8
مستوى التغذية البشري (الافضل3-2 الأسوأ)	–	–	–	2.1	2.1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : تقرير متابعة لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(٢٠١٩).

٣-التعليم :- ان العراق لم يستطيع تحقيق القدرة الكاملة على احداث التغير المطلوب في مجال التعليم بالرغم مما يشهده من زيادة عدد الملتحقين بالمدارس ، اذ ان العراق يعاني من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعا ما والاساليب القديمة، وكذلك انعدام المساواة في فرص التعليم، وكما يشهد العراق تأخر في البنى التعليمية والفساد التعليمي الذي يحد من المؤهلات التي يمكن ان يحقق العراق تقدم بها. والشكل التالي يوضح مؤشر التعليم في العراق.

شكل رقم (٢) يوضح مؤشرات التعليم في العراق(٢٠١٦-٢٠٢٠).

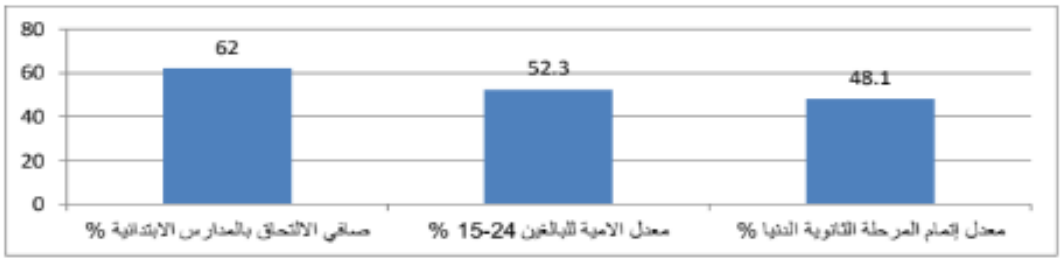

الشكل من اعداد الباحث من خلال متابعة: تقرير لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة نيويورك ٢٠١٩.

يتضح من الشكل اعلاه ان المؤشر الاول ما زال يوجه تحديات ، اما المؤشرات (٢-٣) ما زالت تقع ضمن نطاق التحديات الكبيرة ، والسبب في ذلك يعود الى تدهور البيئة التعليمية في العراق والازدواج المدرسي اي (اشغال مدرستين في بناية واحدة)، فضلا عن ذلك فان البنى التحتية للتعليم ما زالت متأخرة على وفق النظم المتقدمة ومن ثم هي في حالة عجز في ازاحة التحديات التي من الممكن ان يتقدم العراق بها من خلال القضاء على مشاكل الهيكلية في التعليم.

٤- **المساواة بين الجنسين:**- ما زال العراق يواجه تحديات هيكلية تشكل عقبه امام تحقيق المساواة بين الجنسين، فالمرأة ما زالت تواجه تأخر في المشاركة الاقتصادية ولاسيما الشابات ، وهذا الامر يعود الى عدم استقلاليتها والقيود المجتمعية التي تجعل المرأة لا تحصل على كافة الحقوق ، وقيامها بدور فعال في صنع القرار ، والجدول الاتي يبين مؤشرات المساواة بين الجنسين في العراق.

جدول رقم (٢) يبين مؤشرات المساواة بين الجنسين في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠).

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة (% النساء المتزوجات أو المرتبطات التي تتراوح أعمارهن بين 49-15)	–	45.6	19.2	59.3	54.6
نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة فأكبر	66.1	69.4	69.2	69.2	69.8
نسبة مشاركة الاناث إلى الذكور في القوى العاملة	–	21.5	25.3	25.5	17.1
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية %	26.5	26.5	25.3	25.5	26.4

الجدول من اعداد الباحث عن طريق متابعة : تقرير لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(٢٠١٦-٢٠٢٠).

الجدول في اعلاه يوضح ان العراق يواجه مجموعة من التحديات الكبيرة على مستوى جميع المؤشرات ، والسبب في ذلك يعود الى ان العراق ما زال يواجه مشكلات العنف ضد النساء التي تتعرض لها داخل الاسرة او خارجها، وكذلك مشكلات التزويج المبكر، فضلا عن عقبات الفرص امام تمكين المرأة في للقيام بالعمل الاداري بالمؤسسات الخاصة والحكومية.

٥- **العامل المناخي:**- يمتاز مناخ العراق بالتنوع والتطرف ، اذ يتنوع بسب التضاريس المختلفة بين وسط وجنوب العراق وشماله، ويتطرف بالتباين الكبير بين دراجات الحرارة عبر فصول السنه بل وحتى ايامها ، ونتيجة هذا التباين حدثت مشاكل مناخية كثيرة اذ تعرض عدد غير قليل من السكان لمخاطر ندره المياه والجفاف هذا الامر اثر في فرص العراق الاستثمارية ولاسيما ان العديد من البلدان تستثمر في التكيف مع تغير المناخ وبلد قليل للمخاطر والكوارث، ويمكن توضيح مؤشرات المناخ في العراق من خلال جدول الاتي.

جدول رقم (٣) يوضح مؤشرات المناخ في العراق(٢٠١٦-٢٠٢٠) .

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
نصيب الفرد من الانبعاثات ثاني اكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (طن من ثاني اكسيد الكربون\الفرد)	4.2	4.9	4.8	4.9	5.0
انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المستورد والمعدلة حسب التكنلوجيا (طن من ثاني اكسيد الكربون\فرد)	-0.7	-0.3	-0.3	-0.3	-0.2
مؤشر التأثير بتغير المناخ	–	0.1	0.1	0.1	0.1
انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الاحفوري (كغم\فرد)	–	7251.4	7731.4	8194.2	8072.1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : تقرير متابعة لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(٢٠١٦-٢٠٢٠).

اذ يبين ان جميع المؤشرات تواجه تحديات كبيرة دون وجود حلول ملموسة على الواقع وهذا الامر قد يودي في المستقبل القريب الى كوارث بيئية وانسانية لذا لا بد من التوجه نحو معالجة التحديات وازحتها من امام عمل هذه المؤشرات ، فالعراق يشهد تراجعا في مستوى التنوع البيولوجي ، من ناحية تدهور الاراضي الزراعية والتصحر، وتدهور النظم الايكولوجية ، وهذا ادى الى فقدن التنوع البيولوجي بما في ذلك الغابات، فضلا عن ذلك الى تعرض العراق الى تضرر كبير نتيجة العواصف الترابية وذلك بسب افتقار العراق للتشجير.

٦-المياه الصحية:- يواجه العراق تحديات كبيرة تتمثل في ندرة المياه بفعل التداخل الحدودي والصراعات الاقليمية التي يوجهها وتغير المناخ وغيرها من الامور البيئية والهيكلية ، بالإضافة الى النمو والطلب المتزايد على المورد المائي والتوسعات العمرانية . الشكل التالي يبين مؤشرات المياه الصحية في العراق .

شكل رقم (٣) يبين مؤشرات المياه الصحية في العراق (٢٠١٩).

الشكل من اعداد الباحث من خلال متابعة : تقرير لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(٢٠١٩).

٧-العمل والنمو الاقتصادية:- ان العراق لم ينجح في تحقيق النمو الاقتصادي المرجو لتوفير فرص العمل اللائقة ، اذ يشهد التخطيط الاقتصادي في العراق حاله عزلة عن السياسات الاجتماعية و هياكل الحكومة التي من الممكن ان تحقق المساواة في الفرص وتحقيق الازدهار الاقتصادي .

يعتمد العراق اعتماد مفرطا على النفط ويعاني من تراجع القطاعات الانتاجية الاخرى (الصناعية ، الزراعية ،..الخ) فضلا عن المشاكل الهائلة التي يوجهها سوق العمل، كل هذه الامور شكلت حاجز امام جهود التقدم في نجاح النمو المستدام في العراق. والجدول الاتي يوضح مؤشرات العمل والنمو الاقتصادي في العراق.

جدول رقم (٤) يوضح مؤشرات العمل والنمو الاقتصادي في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠).

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
النمو المعدل	-0.4	-0.5	0.6	-2.3	-2.4
البالغون 15) عاما فأكبر) الذين يمتلكون حسابا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول%	1.5	12.7	22.7	22.7	22.7
معدل البطالة (% من اجمالي قوة العمل)	16.9	16	8.2	8.2	12.8
درجة حرية العمل	–	–	0	53.1	54
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات الوفيات لكل 100,000	–	–	–	0.2	0.1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : تقرير متابعة لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(٢٠١٦-٢٠٢٠).

الجدول في اعلاه يبين ان العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة على مستوى اقتصاد، وهذا يعود الى ان اقتصاد العراق يعتمد على النفط بنسبه تبلغ (٩٥%) في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الامر اثر على معدلات النمو التي تشهد تباطؤا وتراجعا خطيرا، وتراجع القطاعات الاخرى وزيادة معدلات البطالة ولاسيما ان القطاع الريعي يعد ذو قوى عمل قليلة نسبيا بالنسبة للقطاعات الاخرى وهذه المشاكل هي نتاج الوضع الامني الذي مر به العراق ولاسيما بعد الحرب مع داعش وتراجع الوضع الامني والتهريب النفطي الذي حصل على المستوى الاقليمي، فضلا عن ان مخاطر اسعار النفط العالمية تعد المهدد الاول الذي يؤثر في ناتج العراق المحلي نتيجة اعتماده على هذا القطاع الواحد مما يجعله عرضه لمخاطر كثيرة على مستوى الاقتصاد العراقي الكلي.